

أغراض الفنقلات اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني (ت: ٣٩٢هـ)
إثبات الأحكام اللغوية أنموذجاً

the purposes of the linguistic Fnqulat in AI-Khasais book of Ibn Jinni's (D: 392 AH) proving linguistic judgments as an example

Safa Abd AL- Sattar
Younis Hamid
Dr. Hassan Suleiman
Hussein

Assistant Professor
University of mosul –college of
Education for human sciences
Dept. of Arabic language

Safa-abdalsattar@ntu.edu.iq

صفا عبد الستار يونس حميد

أ.م.د. حسن سليمان حسين

أستاذ مساعد

جامعة الموصل - كلية التربية للعلوم

الإنسانية - قسم اللغة العربية

تاريخ القبول

٢٠٢٤/٠٤/١٤

تاريخ الاستلام

٢٠٢٤/٠٣/٢٥

الكلمات المفتاحية: الفنقلة، الفنقلات اللغوية، غرض، إثبات، الأحكام اللغوية

Keywords: AL-fnqula, the linguistic Fnqulat, The purposes, prove, linguistic provisions.

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة أحد أغراض الفنقلات اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني (ت: ٣٩٢هـ) وهو غرض إثبات الأحكام اللغوية، فالفنقلة لا تدخل جميع أبواب (الخصائص)، وإنما تدخل على ما يشكل قضية مشكلة، وعليه سيقوم بحثنا على مقدمة، وثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول: التعريف بمفهوم الفنقلة، ويبين المطلب الثاني: فوائد الفنقلة، أما المطلب الأخير، فيوضح غرض إثبات الأحكام اللغوية، تعقبها خاتمة تبين أبرز النتائج التي توصل إليها البحث ويليها قائمة للمصادر والمراجع.

Abstract

The research aims to study one of the purposes of linguistic Fnqulat in AI-Khasais book of Ibn Jinni's (D: 329 AH) proving linguistic judgments. Which is the purpose of proving linguistic judgments. Fnqulat does not include all chapter of AI-Khasais, but rather it applies to what constitutes a problematic issue. Accordingly, our research will be include: an introduction and three demands: The first: deal with the Fnqulat concept, the second: Explain the Fnqulat benefits and the last demand: Explains the purpose of proving linguistic judgments followed by conclusion showing the most prominent of results, finally, a list of sources and references.

المُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا وحبيبنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

كان لبراعة ابن جني أثر في صياغة فنقلاته اللغوية، وجعلها تتسلل في مسالك القضايا اللغوية المشكلة لمعالجتها، وإخراجها بانئة لا لبس فيها، فالمتتبع لتلك الفنقلات اللغوية يلحظ أنها غير داخلية في أبواب (الخصائص) جميعها، وإنما يجدها قد دخلت فيما يشكّل قضية مشكلة، وعليه جاء بحثنا الموسوم (أَعْرَاضُ الْفَنَقْلَاتِ اللُّغَوِيَّةِ فِي كِتَابِ الْخَصَائِصِ لِابْنِ جَنِّي (ت: ٣٩٢هـ) اثبات الأحكام اللغوية أنموذجاً)

وُنُبِت الدِّراسة على ثلاثة مطالب جاء المطلب الأول تحت عنوان (مفهوم الفنقلة)، والمطلب الثاني تحت عنوان (فوائد الفنقلة)، والمطلب الثالث تحت عنوان (غرض إثبات الأحكام اللغوية) تعقبهم خاتمة ضمّنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث وثبت للمصادر والمراجع.

واعتمدنا في ذلك كله على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه الأكثر ملاءمة لمثل هذه الدراسة، وقد قمنا بإيراد إحصائية للمسائل، والإشارة إلى خمسة مواضع منها في الهامش، فضلاً عن إيراد أنموذجين لكل مسألة معالجة.

المطلب الأول: مفهوم الفنقلة:

الفنقلة مصطلح منحوت من كلمتين، الأولى أداة الشرط (إن) المسبوقه بـ(الفاء)، والثانية (فعل القول) المضموم الفاء، فنكونان مجتمعين عبارة (فإن قلت)، وهذه أشهر صورة من صور الفنقلة، وعليه صيغ المصطلح؛ إذ إنَّ هناك صوراً أخرى كـ(فإن قال قائل)، و(فإن قيل)، و(فإن

قالوا)، و(إن قلت)...، وهذا هو الطرف الأول من مكونات الفنقلة، أمّا الطرف الثاني فهو الجواب الذي يعقبها، ويأتي بصيغ مختلفة ك(قلْتُ)، و(قلنا)، و(الجواب)، و(قليل)...، ولكل صيغة منها دلالة فما بني منها للمعلوم دلالة على أنّه جواب المجيب أو مذهبه، وما بني منها للمجهول دلالة على أنّ المجيب لا يريد أن ينسب القول إلى نفسه، أو أنّه على جهل بقائله، أو أنّه قد عُنيَ بالجواب دون قائله^(١)، أو أن في ذلك الجواب نقص أو ضعف، ويحتمل أن يجر ذلك الجواب فنقلة أخرى. وقد لا يعقب جزء الفنقلة الأول صيغة جواب فيؤتى بالجواب مباشرة للعناية، والاهتمام به بغض النظر عن قائله.

وبما أنّ الفنقلة كلمة منحوتة، فإننا لن نجد لها في المعجم العربي مكاناً يناسب ما نُحتت لأجله، وندفع بهذا ما ورد في معجم (الجيم) من معنى للكلمة (الفنقلة)، فقد قال أبو عمرو الشيباني (ت: ٢٠٦هـ): "والفنقلة يقال: إذا كان ضَخْمُ الْقَدَمَيْنِ تَغْيِلُهُمَا قِيلَ: فَتَقُلُ الْقَدَمَيْنِ"^(٢)، فهذا معنى لكلمة غير منحوتة، أو في الأقل لا يوافق ما ذكرناه في مفهومها.

والمراد من الفنقلة أنّها أسلوبٌ تعليميٌّ يُراد به إيصالُ قضيةٍ علميّةٍ معيّنةٍ بطريقة السؤال أو الاعتراض وإلحاقه بالجواب سواء أكانت تلك القضية قد طرحت من قبل فُعدّت مطروقة أو قد أثّرت في ذهن ملقيها فُعدّت مفترضة. وقد عرّفها خالد عزيز الكوراني أنّها عبارة عن دفع إشكال مفترض وقع في مسألة أو قضية بطريقة السؤال والجواب، سواء أكان الإشكال قولاً قيل من قبل أو انقذح في ذهن مثيره فذكر ابتداءً، أو هو إلقاء لمسألة صعبة لغرض العناية بها^(٣)، وعرّفها د.نزار عطا الله أحمد أنّها "نكات بيانية تطرح في أسلوب المحاورَة ((فإن قلت، قلت)). والفنقلة أسلوبٌ تعليميٌّ مشهورٌ عند المتقدمين، والمتأخرين، قائم على السؤال المشوق والجواب المحقّق"^(٤).

(١) ينظر: الفنقلة في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير)، أحمد علي حياوي: ٤٠-٤١.

(٢) الجيم، أبو عمرو الشيباني: ٥٨/٣.

(٣) ينظر: الفنقلات في كتب القراءات العشر جمعاً ودراسة (أطروحة دكتوراه)، خالد عزيز الكوراني: ١٠؛ والفنقلات الأصولية للإمام الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) في كتابه البحر المحيط (أطروحة دكتوراه)، ياسين علي فتحي المولى: ٨.

(٤) فنقلات الزمخشري البلاغية في سورة يوسف - عليه السلام - (بحث منشور في مجلة)، د. نزار عطا الله أحمد صالح: ٥٢.

وقد تضمّنت الفنقلات الواردة في كتاب (الخصائص) مستويات اللغة (النحو)، و(الصرف)، و(الصوت)، فضلاً عما يخص اللغة نفسها؛ لذلك أثرنا تسميتها الفنقلات اللغوية.

المطلب الثاني: فوائد الفنقلة:

لأسلوب الفنقلة فوائد عديدة منها ما يأتي:

١. توقّع السؤال والإجابة عنه يبعد القلق والتوتر، ويجعل النفس مطمئنة أكثر ويجنبها الاضطراب، يقول الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) تفسيراً لقوله تعالى: "آآ لم لي لي مخ مخ مم مي مي نج نجح نجح" = "نم ني ني هج هم هي هي يح يح يخ يخ يم بي" (البقرة: ١٤٢): "فإن قلت: أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه، قلت: فائدته أن مفاجأة المكروه أشد، والعلم به قبل وقوعه أبعد من الاضطراب إذا وقع

لما يتقدمه من توطئ النفس، وأنّ الجواب العتيد قبل الحاجة إليه أقطع للخصم وأرد لشغبه وقبل الرمي يراش السهم" (١).

٢. زيادة العناية والاهتمام بالقضية المناقشة أو المسألة المطروحة، يقول ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ): "شاع عند أهل العلم إلقاء المسائل الصعبة بطريقة السؤال نحو (فإن قلت) للاهتمام" (٢).

٣. تخدم الفنقلة الجدل العقلي الذي اشتهر به بعض الفرق الكلامية؛ إذ يعد من أقوى الأساليب في الحجاج والمناظرة فهو يغلق على الخصم منافذ الردّ، وذلك بتوقع أسئلته والإجابة عنها قبل طرحها، فيقطعون حجاجه قبل أن يمتدّ، ويئذونه قبل أن يولد (٣).

٤. جعل الكتاب المؤلف شبيهاً بالمجلس أو الحلقة العلمية التي فيها كل أطراف الحوار (المرسل)، و(الرسالة)، و(متلقي الرسالة) ممّا يجعل القارئ متنبهاً يقظاً حاذقاً في قراءته لكل عبارة من عبارات الكتاب فيعرف بهذا مواطن الفنقلة قبل مجيئها.

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ١/٢٢٤.

(٢) التحرير والتنوير تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ابن عاشور: ١/٦٩٢.

(٣) ينظر: فنقلات الماوردي في تفسيره النكت والعيون في السبع الطوال - جمعاً ودراسة - (رسالة ماجستير)، كرم وعد الله شيت عزيز: ٨.

٥. يتوقّف فهم محتوى الرسالة المراد إيصالها على مدى قدرة المتلقي على استيعابها، ففي حال عدم وجود ذلك المتلقي يضطر المرسل إلى اصطناع ذلك المتلقي؛ وبذلك تكون فائدة الفنقلة إيجاد مخاطب يوازي عقلاً المرسل، وهذا ما وقع للمبرّد في أوّل وروده إلى بغداد، إذ لم يكن معروفاً صورةً فعمد إلى إيجاد ذلك المتلقي في الحلقة التي حاول تكوينها في المسجد فلجأ إلى اصطناع مخاطب مفترض يوجّه إليه الأسئلة ثم يجيب عنها بعد طرحها عليه. جاء في (طبقات النحويين واللغويين) " لما قُتِل المتوكّل بسرٍّ من رأى رحل المبرّد إلى بغداد، فقديم بلداً لا عهد له بأهله، فاخْتَلَّ، وأدركته الحاجة، فتوحّى شهود صلاة الجمعة، فلما قُضِيَت الصلاة أقبل على بعض من حضره، وسأله أن يُفَاتِحَهُ السُّؤال؛ لِيَتَسَبَّبَ لَهُ القَوْلُ، فلم يكن عند من حضره علمٌ. فلما رأى ذلك رفع صوته، وطفق يفسّر، يُوهم بذلك أنه قد سُئِلَ، فصارت حوله حَلَقَةً، وأبو العباس يَصِلُ في ذلك كلامه"^(١). وفي هذا النص دليل على أنّ سعة علم المخاطب السائل/المعترض لها أثر كبير في بناء الفنقلة المحكمة محتوى وبناء.

٦. وضع السؤال أو الاعتراض المناسب في المكان المناسب حتى لا يقطع على المرسل رسالته فتختلّ

الرسالة.

٧. جعل ذهن المتلقي متوقّداً دائماً وذلك محاولة منه لإيجاد سؤال أو اعتراض آخر غير المطروح.

المطلب الثالث: غرض إثبات الأحكام اللغوية:

يُراد بـ(الإثبات) دوام الشيء، فالثناء، والباء، والتاء كلمة واحدة، ويقال: أثبتته السقم، إذا لم يفارقه، والثبّت بالتحريك الحجة والبيّنة، يقال: لا أحكم بكذا إلا بَثَّبْتُ، أي بحُجَّةٍ، وأُثْبِتَ حُجَّتَهُ، أي: أقامها وصحّحها^(٢).

(١) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الأشبيلي: ١٠٩؛ وينظر: تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، التنوحي: ٥٥؛ وإنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي: ٣/٢٤٩.

(٢) ينظر مادة (ث ب ت): مقاييس اللغة، أحمد بن فارس: ٣٩٩/١؛ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري: ٢٤٥/١؛ ولسان العرب، ابن منظور: ٢٠/٢.

أَمَّا الْإِثْبَاتُ فِي الْإِصْطِلَاحِ، فَقَدْ عَرَّفَهُ الشَّرِيفُ الْجِرْجَانِيُّ (ت: ٨١٦هـ) بِقَوْلِهِ: "الْإِثْبَاتُ: هُوَ الْحُكْمُ بِثَبُوتِ شَيْءٍ آخَرَ"^(١).

كَانَ لِمَنْطِقِيَّةِ ابْنِ جَنِي فِي صِيَاغَةِ الْخَصَائِصِ أَثَرٌ كَبِيرٌ فِي إِيْصَالِ أَفْكَارِهِ؛ إِذْ إِنَّهُ لَمْ يَكْتَفِ بِإِيرَادِ الْأَحْكَامِ عَلَى تِلْكَ الْقَضَايَا اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي طَرَحَهَا، بَلْ رَاحَ يَثْبِتُهَا كَذَلِكَ، فَقَدْ أَتَى بِالْفَنْقَلَةِ بَعْدَ إِيرَادِ الْحُكْمِ لِإِثْبَاتِهِ بِوَسَائِلٍ مُخْتَلِفَةٍ كَانَتْ لِكُلِّ وَسِيلَةٍ دَوْرٌ فَاعِلٌ فِي ذَلِكَ الْإِثْبَاتِ، وَهَذِهِ الْوَسَائِلُ هِيَ:

١. **الْإِيْهَامُ:** ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَأْتِي الْمَعْتَرِضُ فِي الْفَنْقَلَةِ بِدَلِيلٍ يَنَافِي الْحُكْمَ فِيوَهُمْ بِوُقُوعِ خِلَافِهِ، فَيَأْتِي الْجَوَابُ لِيَسْقُطَ ذَلِكَ الدَّلِيلُ، وَيُثَبِّتَ مَا هُوَ خِلَافُ ذَلِكَ، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي ثَمَانٍ وَسَتِينَ فَنْقَلَةً^(٢)، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي عَدَمِ جَوَازِ قِيَاسِ (قِرْوَاحٍ) عَلَى (فَعْيَالٍ): "فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ قَالُوا فِي قِرْوَاحٍ: قِرْيَاحٌ أَيْضًا سَمْعًا جَمِيعًا فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ عَلَى إِبْدَالِ الْيَاءِ مِنَ الْوَاوِ لَا بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِثَالُ بَرَأْسِهِ مَقْصُودٌ قَصْدُهُ. فَقِرْوَاحٌ كَقِرْوَاشٍ وَجَلْوَاحٍ، وَقِرْيَاحٌ كَكِرْيَاسٍ وَسِرْيَاحٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ: كِرْوَاسٌ وَلَا سِرْوَاحٌ وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ أَيْضًا فِي شُرُوطٍ وَهَلْوَاحٍ: شَرِيَاطٌ وَلَا هَلْيَاحٍ. وَهَذَا أَحَدٌ مَا يَدُلُّكَ عَلَى ضَعْفِ الْقَلْبِ فِيمَا هَذِهِ صَوْرَتُهُ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ لِلْكَسْرِ مَعَ الْحَاجِزِ لَوْ كَانَ قَوِيًّا فِي الْقِيَاسِ لَجَاءَ فِي الزَّائِدِ مَجِيئُهُ فِي الْأَصْلِيِّ كَأَشْيَاءٍ كَثِيرَةٍ مِنْ ذَلِكَ"^(٣)، يَرَى ابْنُ جَنِي أَنَّهُ مِنْ غَيْرِ الْجَائِزِ قِيَاسَ (قِرْوَاحٍ)، وَ(دِرْوَاسٍ) عَلَى (عَلْيَانٍ)؛ وَذَلِكَ لَنَلَّا يَلْتَبِيسُ فِعْوَالٌ بِفَعْيَالٍ، وَيَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ وَاوُهُ أَصْلِيَّةً لَا زَائِدَةً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْأَصْلِيَّ يَحْفَظُ نَفْسَهُ بِظُهُورِهِ فِي تَصَرُّفِ الْأَصْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الزَّائِدُ؛ وَذَلِكَ لَعَدَمِ اسْتِمْرَارِ ظُهُورِهِ فِي تَصَرُّفِ الْأَصْلِ، وَمِنْهُ (قِرْوَاحٍ)، فَلَوْ حُقِّرَتْ (قِرْيَاحٍ) بَعْدَ إِبْدَالِ وَاوِهَا يَاءً وَحُذِفَتْ زَوَائِدُهَا، لَقُلْنَا: (قُرْيَاحٍ)، فَلَا نَجِدُ لِلْوَاوِ أَثَرًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ يَاءَ (قِرْيَاحٍ) بَدَلَ مِنَ الْوَاوِ، وَهَذَا مَا اسْتَدْعَى الْفَنْقَلَةَ؛ لِيَقَرَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ، وَيَنْفِي خِلَافَهُ؛ إِذْ أوردَ ابْنُ جَنِي فِي فَنْقَلَتِهِ دَلِيلًا يَنَافِي الْحُكْمَ، وَهُوَ مَجِيءُ (قِرْيَاحٍ) فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَمَجِيءِ (قِرْوَاحٍ)^(٤)، فَجَاءَ الْجَوَابُ بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ عَلَى إِبْدَالِ الْيَاءِ مِنَ الْوَاوِ، بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثَالُ بَرَأْسِهِ، وَاسْتَدَلَّ بِأَدْلَةٍ عَلَى ذَلِكَ تَثَبَّتْ صَحَّةُ الْحُكْمِ.

(١) التَّعْرِيفَاتُ، الشَّرِيفُ الْجِرْجَانِيُّ: ٩.

(٢) يَنْظُرُ: الْخَصَائِصُ: ١٢٣/١-١٢٤، ٢٢٨/١، ٢٢٨/٢، ٣٥٣/٢، ٢٧/٣.

(٣) م.ن: ١٣٩/١-١٤٠.

(٤) مَادَّةُ (ق ر ح): يَنْظُرُ: جَمْهَرَةُ اللُّغَةِ، ابْنُ دَرِيدٍ: ١٢٠٤/٢؛ وَالْمَخْصَصُ، ابْنُ سَيِّدِهِ: ٧٦/٣؛

اللُّطَائِفُ فِي اللُّغَةِ مَعْجَمُ أَسْمَاءِ الْأَشْيَاءِ، اللَّبَابِيْدِيُّ: ٢٥١.

ومنه أيضًا قوله في علة قلب الواو والياء ألفًا، وإن كانا ساكنين: "فإن قلت: فقد قالوا في يوجل: ياجل وفي ييأس: ياءس وفي طئي طائي، وقالوا: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، فقلبوا الياء والواو هنا ألفين وهما ساكنتان وفي هذا نقض لقولك؛ ألا تراك إنما جعلت علة قلب الواو والياء ألفين تلك الأسباب التي أحدها كونهما متحركتين، وأنت تجدهما ساكنتين، ومع ذلك فقد تراهما منقلبتين. قيل: ليس هذا نقضًا، ولا يراه أهل النظر قدحًا. وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولًا بعلتين ثنتين، وفي وقت واحد تارة وفي وقتين اثنتين. وسنذكر ذلك في باب المعلول بعلتين"^(١)، يذهب ابن جني في (باب تخصيص العلة) إلى أن علة قلب الواو والياء ألفًا أنهما متى ما تحركتا حركة لازمة، وانفتح ما قبلهما وعري الموضع من اللبس قلبا ألفين^(٢)، وهذا ما حمل ابن جني إلى صياغة اعتراض بأسلوب الفنقلة؛ إذ إن هناك من الألفاظ ما ورد وواوه أو يائه غير ساكنة وقد قلبا ألفين، وهذا ينافي الحكم الذي أطلق فهما ساكنان، ومع ذلك قلبا ألفين، ومن ذلك ما أورده من ألفاظ في لغة قوم من العرب، كيوجل، وييأس، فقد قالوا: ياجل، وياءس وغيرهما من الألفاظ، فجاء الجواب بأن ذلك ليس نقضًا، ولا مقدوحًا به عند أهل النظر، وعلل ذلك بأن جعله ضمن الحكم المعلول بعلتين، وأحال إلى (باب في حكم المعلول بعلتين)^(٣)، ونشير هنا إلى أن ابن جني قد وقف على هذه المسألة في (سر صناعة الإعراب) في (إبدال الألف عن الياء والواو)، وبين علة ذلك القلب، وهي التخفيف؛ إذ إنهم "رأوا أن جمع الياء والألف أسهل عليهم من جمع الياءين، والياء والواو، وقد حملهم طلب الخفة على أن قالوا في ((الحيرة)): ((حاري)) وفي ((طيء)): ((طائي))"^(٤)، ويبدو أن في لفظ (يوجل) أكثر من لغة، فقد قيل: (ييجل)، و(ييجل)، و(ياجل)، وذكر المازني أن (ييجل) أقيس؛ وذلك لأن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها أبدلت ياء، فهذا في حكم الواجب^(٥)، وقد وُصِف ما جاء نحو (ياجل) بالشاذ^(٦)،

(١) الخصائص: ١/١٥٦.

(٢) ينظر: م.ن: ١/١٤٨.

(٣) ينظر: م.ن: ١/١٧٥-١٧٨.

(٤) سر صناعة الإعراب، ابن جني: ٢/٣٠٨.

(٥) ينظر: المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ابن جني: ٢٠٢-٢٠٣.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: ٢/٣٥٦.

وقيل إنَّه مطَّرد، وإن كان ضعيفاً^(١)، وظاهر كلام السيرافي، وأبي علي الفارسي أنَّ قلب الواو في ما جاء على نحو (ياجل) قياس^(٢).

٢. الافتراض: ذلك بأن يسبق الفنقلة حكم ما فتأتي الفنقلة حاملة افتراضاً يحتمله الحكم فيؤتى بالجواب ليسقط ذلك الافتراض، ويثبت الحكم، وغالباً ما يستعمل لذلك الأداة (لعل). جاء ذلك في إحدى وعشرين فنقلة^(٣)، من ذلك قوله في تجاور الأحوال كقول رجل بمصر في رجل آخر بخراسان: لمَّا ساءت حاله حسَّنتها، ولمَّا اختلَّت معيشته عمَّرتها: " فإن قلت: فلعل هذا مما اكتفى فيه بذكر السبب _ وهو الاختلال _ من ذكر المسبب عنه، وهو المعرفة بذلك، فيصير كأنه قال: لما عرفت اختلال حاله عمرتها. قيل: لو كان الأمر على ذلك لما عدوت ما كنا عليه؛ ألا ترى أنَّه قد يعرف بذلك من حال صاحبه، وهو معه في بلد واحد (بل منزل واحد) فيكون بين المعرفة بذلك والتغيير له الشهر أو الشهران بذلك والأكثر. فكيف بمن بينه وبينه الشقة الشاسعة، المحتاجة إلى المدة المتراخية"^(٤)، يذكر ابن جني أنَّ من باب الجوار تجاور الأحوال، وهو غريب، وذلك أنَّه لتجاور الأزمنة ما يعمل في بعضها ظرفاً ما لم يقع فيه من الفعل، وإنَّما يقع فيما يليه، ففي العادة لا بد من تقدم وقت السبب على وقت المسبب لكنه لمَّا تقارب الزمانان، وتجاورت الحالان صارتا كأنهما وقعتا في زمان واحد، فلمَّا كثر ذلك على السنة العرب تجاوزوه اتَّسعوا فيه إلى ما تناءت حالاه، وتفاوت زماناه، ومن ذلك قول رجل بمصر في رجل آخر بخراسان: لمَّا ساءت حاله حسَّنتها، ولمَّا اختلَّت معيشته عمَّرتها، فأوردت الفنقلة افتراضاً يحتمله الدليل، وذلك بأنَّه يحتمل كونه من الاكتفاء بذكر السبب _ وهو الاختلال _ عن المسبب عنه، وهو المعرفة بذلك، أي: لما عرفت اختلال حاله عمَّرتها، فجاء الجواب ليسقط ذلك الاحتمال؛ إذ إن بين المعرفة والتغيير _ إن كان ذلك في بلد واحد بل في منزل واحد _ استغراق وقت قد يمتد إلى الشهر أو الشهرين أو أكثر، فكيف ذلك إن كان بينهما الشقة الشاسعة المحتاجة إلى المدة المتراخية. وقد يحمل الحكم افتراضاً آخر ساقه ابن جني بأسلوب الفنقلة أيضاً هو الاكتفاء بالمسبب عن السبب، فقال: " فإن قيل: فيكون الثاني من هذا كالأول أيضاً في الاكتفاء فيه بالمسبب من السبب، أي لما عرفت ذلك فكرت في إصلاحه، فاكتمى بالمسبب

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاسترابادي: ١١١/٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٤٣٣/٤، و ٤٦٧/٤؛ التعليقة على كتاب سيبويه، أبو

علي الفارسي: ١٥٢/٤، و ٢٠/٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب: ٩٢/٣.

(٣) ينظر: الخصائص: ١٢٠-١٢١، و ١٧٧/١، و ٩/٢، و ١٧/٢، و ٤٨٧/٢.

(٤) م.ن: ٢٢٦-٢٢٧.

الذي هو العمارة من السبب الذي هو الفكر فيه، قيل: هذا وإن كان مثله مما يجوز فإنّه تركّ للظاهر، وإبعاداً في المتناول. ومع هذا فإنك كيف تصرفت بك الحال، إنّما أوقعت الفكر في عمارة حاله بعد أن عرفت ذلك منها. فوقعت العمارة إذا بعد وقت المعرفة. فإذا كان كذلك ركبت سمت الظاهر، فعنيت به عن التّطال والتّطاول^(١)، فجاء جواب الفنقلة - كما هو بيّن - بأنّه وإن كان مثله مما يجوز فإنّه تركّ للظاهر، وإبعاداً للمتناول، فإنّ إيقاع الفكر في عمارة حال صاحبه واقع بعد معرفة اختلالها. وكلّ ذلك إقرار بأنّ الزمانين مختلفان إلّا أنّ تجاوزهما جعلهما كأنّهما واقعان في زمان واحد، وفي حال واحد، وكل ذلك واقع في باب تجاوز الأحوال.

٣. الاقتراح: ذلك بأن يسبق الفنقلة حكم ما فتأتي الفنقلة بسؤال يقترح حكماً آخر، فيبعد الجواب ذلك الاقتراح، ويثبت الحكم للأول، وذلك عن طريق الاعتراض بأداة العرض والتّحضيض (هلاً) - في الغالب - وقد ورد ذلك في إحدى وعشرين فنقلة^(٢)، منها قوله في تأثير معاني الحروف على الأفعال: "فإن قيل: وهلا أثر هذا المعنى في الفعل أصلاً، كما يؤثر تضمن معنى الحرف في الاسم؟ قيل: البناء لتضمن معنى الحرف أمر يخص الاسم ككم وأين وكيف ومتى ونحو ذلك؛ والأفعال لا تبنى لمشابهتها الحروف. أما الماضي فلاّن فيه من البناء ما يفيقه، وكذلك فعل الأمر العاري من حروف المضارعة، نحو افعّل. وأما المضارع فلاّن لما أهيب به ورفع عن ضعة البناء إلى شرف الإعراب لم يروا أن يتراجعوا به إليه وقد انصرفوا به عنه لئلا يكون ذلك نقصاً"^(٣)، ممّا يلحظه ابن جني أنّ معنى السلب قد وُجد في الأفعال التي تضمّنت حروف الزيادة، وهذه الزيادة من الحروف تمنحه زيادة على معنى الإثبات بسلبه إياه كأنّه مسوق على ما جاء من الأسماء ضامناً لمعنى الحرف، كالأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها نحو كم، وكيف، ومتى...، فإنّ الاستفهام أو الشرط معنى حادث فيها على ما وضعت له الأسماء من إفادة معانيها، فأرادوا ألاّ تخلو الأفعال من شيء من هذا الحكم، أي تضمّنها معنى حرف النفي (وهو حرف السلب) كما تضمّنت الأسماء معاني الحروف، وبذلك جعلت الأفعال ملحقة بالأسماء في كونها متضمنة معنى حرف السلب، وجعلت الأسماء أصلاً فيه، وذلك حين كانت الأسماء هي الأوّل في هذا ونحوه من الأفعال، والأفعال توابع وثوانٍ، وللأصول من الاتساع والتصرف ما ليس في الفروع، وعليه بنيت فنقلة سابقة لفنقلتنا، وهي بناء الأسماء المتضمنة معنى السلب، كالتودية والسكاك وغيرها، فجاء الجواب بأنّ معنى السلب، إنّما هو للفعل، وبما

(١) الخصائص: ٢٢٧/٣.

(٢) ينظر: م.ن: ٥٠/١، و١٤٣/١، و٣٩/٢، و٧٩/٢، و١٦/٣.

(٣) م.ن: ٨٥/٣.

أنَّه لم يؤثِّر على حكم الفعل كان الّا يؤثِّر على الاسم وهو محمول عليه أولى وأحرى^(١)، وعليه استُدعيت فنقلتنا، فهي قائمة على اقتراح بناء الأفعال المتضمنة معنى السلب، كما بُنيت الأسماء المتضمنة معنى الحرف، فجاء الجواب بأنَّ البناء لتضمَّن معنى الحرف أمرٌ يخص الأسماء، والأفعال لا تبنى لمشابقتها الحروف، وذهب ابن جني ليفصِّل الحديث عن كل فعل، فالماضي فيه من البناء ما يكفيه، والأمر لكونه عارٍ من حروف المضارعة، أمّا المضارع لترفعه عن البناء إلى شرف الإعراب فلم يروا أن يتراجعوا به إليه، وقد أنصرفوا به عنه لئلاَّ ينقضوا ما أثبتوه.

ومنه أيضًا قوله في حذف الهمزة وإبدالها: " فإن قلت: فهل أقست على ما جاء منه في النثر؛ لأنَّه ليس موضع اضطرار؟ قيل: تلك مواضع كثر استعمالها، فعرفت أحوالها، فجاز الحذف فيها -وسنذكرها- كما حذفتم لم يك، ولم ييل، ولا أدر في النثر، لكثرة الاستعمال، ولم يقس عليها غيرها"^(٢)، يذكر ابن جني أنَّ حذف الهمزة وإبدالها قد جاء في النثر والنظم جميعًا، وكلاهما لا يقاس عليه إلّا عند الضرورة^(٣)، فاستثار ذلك في الذهن اقتراحًا صاغه ابن جني بأسلوب الفنقلة، وهو قياس حذف الهمزة وإبدالها على ما يجيء في المنثور دون المنظوم؛ لأنَّه ليس موضع اضطرار، فجاء الجواب بأنَّ تلك مواضع كثر استعمالها، فعرفت أحوالها، فالحذف فيها جائز، وأشار إلى أنَّ تلك المواضع سيذكرها لاحقًا، وذلك كحذف النون في (لم يك)، وحذف حرف العلة الياء في (لا أدر)، وحذف الألف من (لم ييل)، وعللها بعلّة كثرة الاستعمال. ولم يقس عليها غيرها^(٤).

٤. استحضار القاعدة: ذلك أن تأتي الفنقلة لتستحضر قاعدة تسند الحكم بعد إيرادها إليها، وذلك في إحدى عشرة فنقلة^(٥)، منها قوله في تأنيث الوصف بالمصدر: " فإن قلت: فإن نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثًا نحو: الزيادة والعبادة، والضئولة، والجهومة والمحمية والموجدة والطلاقة،

(١) ينظر: م.ن: ٨٢/٣-٨٤؛ وسر صناعة الإعراب: ٣٦/١-٣٩؛ السلب في اللغة العربية

(أطروحة دكتوراه)، غانم عبد الحسن رداد: ٣٣-٣٧.

(٢) الخصائص: ١٥١/٣.

(٣) ينظر: م.ن: ١٥١/٣.

(٤) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٥٠٦/٣؛ والمسائل البصريّات، أبو علي الفارسي: ٢١٨/١؛

والأصول في النحو، ابن السراج: ٣/٣٤٣.

(٥) ينظر: الخصائص: ١/٢٠٣، و١/٣٠٥، و١/٣٦٣، و١/٣٧٨، و٢/٢١-٢٢.

والسيطرة. وهو كثير جدًا. فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثًا فما هو في معناه ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيثه. قيل: الأصل لقوته أحمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه. وذلك أن الزيادة، والعبادة، والجهومة، والطلاقة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها، فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها. وليس كذلك الصفة؛ لأنه ليست في الحقيقة مصدرًا، وإنما هي متأولة عليه، ومردودة بالصنعة إليه. فلو قيل: رجل عدل، وامرأة عدلة، وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن أن يظن بها أنها صفة حقيقية؛ كصغبة من صعب، وندبة من ندب، وفخمة من فخم، ورطبة من رطب. فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو: الجهومة، والشهومة، والطلاقة، والخلاقة. فالأصول لقوتها يتصرف فيها، والفروع لضعفها يتوقف بها، ويقصر عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها^(١)، في حديث ابن جني عن الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه وهو عنوان الباب يذكر فيه أنَّ المصدر قد يقع وصفًا، وفي وقوعه هذا لا بد من تذكيره وإفراده^(٢)، إلا أنه قد يؤنث إمارة على أنَّ الموصوف قد وصل الغاية والنهائية في ذلك الوصف، ومن ذلك رجلٌ علامة، وامرأة علامة، ورجل نسابة، وامرأة نسابة، ومن محيئه على أصله قولهم: رجل عدل، وامرأة عدل، ورجل خصم، وامرأة خصم، فكأنه أراد الوصف بجميع الجنس مبالغة، فإفراده وتذكيره إمارة للمصدر المذكر، وعليه وردت الفنقلة، وذلك بأنَّ المصدر قد يكون مؤنثًا، وهو كثير جدًا، فإن كان المصدر نفسه قد ورد مؤنثًا فما هو في معناه ومحمول بالتأويل عليه أولى بتأويله، فجاء الجواب ليعيد السائل إلى القاعدة التي تقول بأنَّ الأصل لقوته أحمل للمعنى من الفرع لضعفه، وذلك أنَّ لحاق التاء بالمصادر التي هي الأصل لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها، فهي مصادر غير مشكوك فيها، وليس كذلك الوصف بالمصدر والذي هو فرع عن المصدر ومتأول عليه ومردود بالصنعة إليه، فلو أنث لم يؤمن أن يظنَّ به أنه صفة حقيقية، إذ إنه لم يكن فيه من قوة الدلالة على المصدر ما في المصدر نفسه، فالأصول لقوتها يتصرف بها والفروع لضعفها يتوقف بها... فإذا قد وردت الفنقلة لتستحضر قاعدة توضح الفرق بين الأصل(المصدر)، والفرع (الوصف بالمصدر) وتعين

(١) م:ن: ٢٠٦/٢-٢٠٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٢٣٧/٢-٢٣٨؛ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،

ابن عقيل: ٢٠٠/٣-٢٠١؛ والنحو المصفي، محمد عيد: ٥٨١.

على إثبات نقض الغرض الذي وقع في الوصف بالمصدر أو لنقل إنَّه كالتنقض له، "فلذلك قلَّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثاً أو مجموعاً"^(١).

ومنه قوله في المتحرك حركة لازمة غير مبتدأ به، وقد وقع طرفاً: " فإن قلت: قد قدّمت أن هذا مما تلزم حركته، وأنت تقول في الوقف: إبراهيم وأحمد ويضرب ويغرق، فلا تلزم الحركة، قيل: اعتراض الوقف لا يحفل به ولا يقع العمل عليه، وإنَّما المعتبر بحال الوصل ألا تترك تقول في بعض الوقف: هذا بكر، ومررت ب بكر، فتتقل حركة الإعراب إلى حشو الكلمة، ولولا أن هذا عارض جاء به الوقف لكنت ممن يدعي أن حركة الإعراب تقع قبل الآخر، وهذا خطأ بإجماع. ولذلك أيضاً كانت الهاء في ((قائمه)) بدلاً عندنا من التاء في ((قائمة)) لما كانت إنَّما تكون هاء في الوقف دون الوصل"^(٢)، يتحدث ابن جني عن الساكن، والمتحرك، فأول الكلمة لا يكون إلا متحركاً، وينبغي لآخرها أن يكون ساكناً...وبعد أن يقدم ذكره للساكن يفصل الحديث عن المتحرك، ومنه ما يكون متحرك حركة لازمة، ومنه ما يتحرك بحركة غير لازمة، أمّا الأول فمنه ما يكون مبتدأ به، ومنه ما يكون غير مبتدأ به وهو ما يخص حديث الفنقلة، فغير المبتدأ إمّا أن يكون حشواً وإمّا أن يكون طرفاً، فمن الطرف الميم من (إبراهيم)، والدال من (أحمد)^(٣)، وهذا ما يشد المعترض لسؤال، فقد ذكر ابن جني في أول حديثه عن الساكن والمتحرك أنَّه ينبغي لآخر الكلمة أن يكون ساكناً، ثم جعل ممّا يتحرك حركة لازمة طرف الكلمة، فهذا تناقض بين الحديثين؛ إذ جاء في اعتراض المعترض ما يقع في الوقف من سكون الطرف، وما جاء في حديث ابن جني من لزوم حركته، فاستحضر لذلك قاعدة تثبت الحكم بأن الطرف لازم الحركة، فقال: " اعتراض الوقف لا يحفل به، ولا يقع العمل عليه وإنَّما المعتبر بحال الوصل"، واستدل على ذلك بنقل حركة الإعراب إلى حشو الكلمة، ومن أدلته أيضاً إبدال التاء هاء في الوقف من لفظة (قائمة). إذن الأصل في الكلام العربي الوصل وليس الوقف ولذا لا يعتد بعوارض الوقف أصولاً في الأحكام.

(١) الخصائص: ٢/٢٠٩؛ وينظر: تأنيث المصادر في اللغة العربية "دراسة وصفية" (بحث

منشور في مجلة)، د. مصطفى محمد إسماعيل وليد: ٦١٣٥-٦١٣٦.

(٢) الخصائص: ٢/٣٣٣.

(٣) ينظر: الخصائص: ٢/٣٣٠-٣٣٣.

٥. الاستدلال: ذلك أن يسبق الفنقلة حكم ما فتأتي الفنقلة لتطلب دليلاً يثبت ذلك الحكم، فالاستدلال هو "طلب الدليل" (١)، وقد وقع ذلك في ست فنقلات (٢)، ومن ذلك قوله في الاستدلال على مدى عناية العرب وتتبعها لحديث الاستئصال والاستخفاف: "فإن قلت: ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته وعنيت بأحواله وتتبعته حتى تحامت هذه المواضع التحامي الذي نسبته إليها وزعمته مراداً لها وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعاً وأبىس طيناً من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق الذي لا يصح لذي الرقة والدقة منا أن يتصوره إلا بعد أن توضح له أنحاءه بل أن تشرح له أعضاؤه؟ قيل له: هيهات! ما أبعدك عن تصور أحوالهم، وبعد أغراضهم ولطف أسرارهم، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم، وخففوا عن ألسنتهم، بأن اختلسوا الحركات اختلاساً وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشيعوها... (٣)، يذهب ابن جني أن العرب قد اعتنت بالفاظها ومن عنايتها بها مراعاة الخفة والثقل، وأثبت ذلك بالوقوف على أمثلتها وتفكيكها والتعليل لها بعلّة الخفة والثقل، وهذا ما استدعى سؤال الفنقلة ليطلب أدلة تثبت أن العرب قد راعت بالفاظها حديث الاستئصال والاستخفاف، وعليه جاء الجواب؛ إذ استحضر ابن جني عدة أدلة على ذلك.

ومن ذلك أيضاً قوله في الاستدلال على معرفة الأعرابي صرف اللفظ طبعا لا صنعة وقانوناً: "فإن قلت: فمن أين لهذا الأعرابي -مع جفائه وغلظ طبعه- معرفة التصريف، حتى بنى من ظاهر لفظ ملك فاعلاً، فقال: مالك. قيل: هبه لا يعرف التصريف أترأه لا يحسن بطبعه وقوة نفسه ولطف حسه هذا القدر، هذا ما لا يجب أن يعتقده عارف بهم، أو آلف لمذاهبهم؛ لأنه وإن لم يعلم حقيقة تصريفه بالصنعة فإنه يجده بالقوة، ألا ترى أن أعرابياً بايع أن يشرب علبة لبن ولا يتحنح، فلما شرب بعضها كظه الأمر فقال: كبش أملح. فقيل له: ما هذا، تتحنح. فقال: من تتحنح فلا أفلح. أفلا تراه كيف استعان لنفسه ببحة الحاء، واستروح إلى مسكة النفس بها وعللها بالصويت اللاحق لها في الوقف ونحن مع هذا نعلم أن هذا الأعرابي لا يعلم أن في الكلام شيئاً يقال له حاء، فضلاً عن أن يعلم أنها من الحروف المهموسة، وأن الصوت يلحقها في حال، سكونها والوقف عليها ما لا يلحقها في حال حركتها أو إدراجها في حال سكونها، في

(١) الأحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الأندلسي: ٣٩/١؛ وينظر: العدة في أصول الفقه،

القاضي أبو يعلى: ١٣٢/١؛ وقواطع الأدلة في الأصول، السمعاني: ٣٣/١.

(٢) ينظر: الخصائص: ٧٣/١، و١١٧/١، و١٣٧/١، و٣٢٩/١، و٣٧٨/٣.

(٣) م.ن: ٧٣/١.

نحو بحر، ودحر؛ إلا أنه وإن لم يحسن شيئاً من هذه الأوصاف صنعة ولا علماً، فإنه يجدها طبعاً ووهماً^(١)، ينقل ابن جني رأياً لشيخه أبي علي أن الغلط الواقع في كلام العرب راجع إلى عدم امتلاكهم قوانين يعتصمون بها، أو أصول يراجعونها، وإنما طباعهم مرجعهم في نطقهم^(٢)، ومن ذلك ما أنشده ثعلب^(٣):

غَدَا مَالِكٌ يَزِمِي نِسَائِي كَأَنَّمَا
نِسَائِي لِسَهْمِي مَالِكٍ
غرضان

فَيَا رَبُّ فَاتْرُكْ لِي جُهَيْنَةَ أَغْضَرَا
فَمَالِكُ مَوْتٍ بِالْقَضَاءِ
دَهَانِي

ويروي ابن جني قصة البيت، فيقول: " هذا رجل مات نساؤه شيئاً فشيئاً فتظلم من ملك الموت عليه السلام. وحقيقة لفظه غلط وفساد. وذلك أن هذا الأعرابي لما سمعهم يقولون: ملك الموت، وكثر ذلك في الكلام، سبق إليه أن هذه اللفظة مركبة من ظاهر لفظها؛ فصارت عنده كأنها فَعَلْ؛ لأن ملكاً في اللفظ على صورة فلك، فُبني منها فاعلاً، فقال: مالك موت، وغدا مالك. فصار في ظاهر لفظه كأنه فاعل، وإنما مالك هنا على الحقيقة والتحصيل مافل، كما أن ملكاً على التحقيق مفل، وأصله ملاك، فألزمت همزته التخفيف، فصار ملكاً. واللام فيه فاء، والهمزة عين، والكاف لام، هذا أصل تركيبه وهو ل أ ك وعليه تصرفه، ومجيء الفعل منه في الأمر الأكثر^(٤)، فيرى -كما هو مبين في نصه- أن الأعرابي قد أخطأ في لفظة (مَلَك)؛ فصرفها على وزن (فاعل)، ف(مَلَك) في صورة (فَلَك) في لفظها، وحقيقة مَالِك (مافل)، كما أن ملكاً في حقيقتها (مفل)، وأصل اللفظ (ملاك)، إلا أن الهمزة قد حذفت تخفيفاً، وعليه جاء سؤال الفنقلة عن دليل يثبت أن ذلك الأعرابي مع جفائه وغلظ طبعه قد عرف التصريف وقد بنى من ظاهر لفظ (مَلَك) فاعلاً، فقال (مَالِك)، فجاء الجواب ليسند ذلك الأمر إلى إحساس العربي بطبعه، فإنه وإن لم يعلم حقيقة تصرفه بالصنعة فإنه سيجده بقوة إحساس طبعه، ويثبت بعد ذلك بأدلة منها ما ذكره من قصة لأعرابي بايع بشره لبناً بالاً يتحنح فلماً كدَّه الأمر قال: كبش أملح...

(١) الخصائص: ٢٧٨/٣-٢٧٩.

(٢) ينظر: م.ن: ٢٧٦/٣.

(٣) ينظر: معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون: ٥١٤. البيت منسوب إلى رويشد الطائي.

(٤) الخصائص: ٣٧٧/٣؛ وينظر: المزهري في علوم اللغة وأنوعها، السيوطي: ٤١٩/٢.

ويقف بعدها ليوضح هذا الشاهد^(١)، ثم يعود إلى ما بنى عليه فنقلته ويقف عنده فيقول: "فكذلك الآخر: لما سمع ملكاً وطال ذلك عليه أحس من ملك في اللفظ ما يحسه من حلك. فكما أنه يقال: أسود حالك قال هنا من لفظة ملك: مالك، وإن لم يدر أن مثال ملك فعل أو مفل، ولا أن مالكا هنا فاعل أو مافل. ولو بني من ملك على حقيقة الصنعة فاعل لقليل: لائك كبائك وحائك"^(٢)، وبعد ذلك يذكر علّة ذلك الاستدلال، فيقول: "وإنما مكنت القول في هذا الموضوع ليقوى في نفسك قوة حس هؤلاء القوم، وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع، ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع. فتأمله فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة"^(٣). ونشير إلى أن ابن جني قد جعل هذه لفظة (ملك) ضرباً من تدريج اللغة؛ وذلك لأنه لما كثر على ألسنتهم استعمال لفظة (ملك) بتخفيف الهمزة صار كأن ملكاً على (فعل)، فلما صار اللفظ بهم إلى هذا بنى الشاعر على ظاهر أمره فاعلاً منه^(٤).

الخاتمة

١. صيغ مصطلح الفنقلة على أشهر صورة من صوره وهي (فإن قلت)، وهو أسلوب تعليمي يعكس طريقة المؤلف في نسج أفكاره؛ إذ ينقض المؤلف على كل اعتراض أو سؤال يراود ذهن المتلقي عن نفسه في تلك القضية المطروحة فيودعه في الفنقلات، فيسكت المتلقي ويكتفي بالجواب.

٢. تعددت فوائد أسلوب الفنقلة، ومن تلك الفوائد أن يجد المتلقي نفسه في فكر المؤلف؛ إذ يودع المؤلف سؤاله أو اعتراضه، فهو انعكاس للحوار الداخلي الذي يجريه المؤلف مع نفسه تنبؤاً وافتراساً أو وقوعاً حقيقياً، وإبداع ذلك الحوار في مؤلفه.

(١) ينظر: علل النحو، ابن الوراق: ١٢٦-١٢٧؛ وموقف ابن جني من الأخطاء اللغوية في كتاب الخصائص (أغلاط العرب وسقطات العلماء أنموذجاً) (بحث منشور في مجلة)، م.د. عبد الكريم خالد التميمي: ٢٨٢-٢٨٤.

(٢) الخصائص: ٣/٢٧٩.

(٣) م.ن: ٣/٢٧٩.

(٤) ينظر: م.ن: ٢/٨١.

٣. بلغ عدد الفَنَقَلَاتِ اللُّغَوِيَّةِ التي وردت لغرض إثبات الأحكام اللُّغَوِيَّةِ مئةً وسبعًا وعشرين فنقلة، وكان هذا الغرض هو الأعلى نسبة مقارنة بغيره من الأعراض التي هي إقرار الأحكام اللُّغَوِيَّةِ، وتعليل الأحكام اللُّغَوِيَّةِ

٤. تعددت وسائل إثبات الأحكام اللُّغَوِيَّةِ عن طريق الفَنَقَلَةِ، وهذه الوسائل هي الإيهام، والافتراض، والاقتراح، والاستدلال، واستحضار القاعدة.

٥. مثَّلت وسيلة الإيهام أعلى نسبة ورودٍ من غيرها من الوسائل، إذ يأتي المعارض بدليل ينافي الحكم فيوهم بوقوع خلافه، فيأتي الجواب ليسقط ذلك الدليل، ويثبت ما هو خلاف ذلك.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

- ❖ الأمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (ت: ٦٣١هـ)، (دون تاريخ نشر)، الإحكام في أصول الأحكام، دون طبعة، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان.
- ❖ ابن جني الموصلي، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)، (تاريخ النشر: ١٩٩٠م)، الخصائص، الطبعة: ٤، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- ❖ ابن جني الموصلي، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)، (تاريخ النشر: ١٩٨٥م)، سر صناعة الإعراب، الطبعة: ١، تحقيق: د. حسن هندأوي، دمشق.
- ❖ ابن جني الموصلي، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)، (تاريخ النشر: ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م)، المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، الطبعة: ١، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم.
- ❖ ابن دريد الأسدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأسدي (ت: ٣٢١هـ)، (تاريخ النشر: ١٩٧٨م)، جمهرة اللغة، الطبعة: ١، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت.
- ❖ ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت: ٣١٦هـ)، (دون تاريخ نشر)، الأصول في النحو، دون طبعة، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.

- ❖ ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسى (ت: ٤٥٨هـ)، (تاريخ النشر: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، المخصص، الطبعة: ١، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ❖ ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، (تاريخ النشر: ١٩٨٤م)، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، دون طبعة، الدار التونسية للنشر، تونس.
- ❖ ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، (تاريخ النشر: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الطبعة: ٢٠، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.
- ❖ ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الانصاري (ت: ٧١١هـ)، (تاريخ النشر: ١٤١٤هـ)، أحمد بن مصطفى الدمشقي (ت: ١٣١٨هـ)، (دون تاريخ نشر)، لسان العرب، الطبعة: ٣، دار صادر - بيروت.
- ❖ ابن المنير الإسكندري، ناصر الدين أحمد بن محمد المالكي، (تاريخ النشر: ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م)، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، ومعه حاشية السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد زين الدين الجرجاني ومذيل بحاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال، الطبعة: ١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ❖ ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن (ت: ٣٨١هـ)، (تاريخ النشر: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، علل النحو، الطبعة: ١، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية.
- ❖ ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، (دون تاريخ نشر)، شرح المفصل، (دون طبعة)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- ❖ أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادى محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، (تاريخ النشر: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، اللباب في علل البناء والإعراب، الطبعة: ١، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق - سوريا.
- ❖ أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، (تاريخ النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، مقاييس اللغة، دون طبعة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق.

- ❖ أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، (تاريخ النشر: ٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيبويه، الطبعة: ١، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ❖ أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (تاريخ النشر: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م)، التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، الطبعة: ١، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة.
- ❖ أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، المسائل البصريات، (تاريخ النشر: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الطبعة: ١، مطبعة المدني، مصر.
- ❖ الاستراباذي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني ركن الدين (ت: ٧١٥ هـ)، (تاريخ النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م)، شرح شافية ابن الحاجب، الطبعة: ١، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- ❖ الأشبيلي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي أبو بكر (ت: ٣٧٩ هـ)، (دون تاريخ نشر)، طبقات النحويين واللغويين، الطبعة: ٢، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.
- ❖ التتوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر المعري (ت: ٤٤٢ هـ)، (تاريخ النشر: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م)، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، الطبعة: ٢، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة.
- ❖ جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١ هـ)، (تاريخ النشر: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م)، الطبعة: ١، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ❖ الجوهري، إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: ٣٩٣ هـ)، (تاريخ النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الطبعة: ٤، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.
- ❖ السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٤٨٩ هـ)، (تاريخ النشر: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٩م)، قواطع الأدلة في الأصول، الطبعة: ١، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ❖ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠ هـ)، (تاريخ النشر: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م)، الطبعة: ٣، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- ❖ الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين (ت: ٨١٦هـ)، (تاريخ النشر: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، التعريفات، الطبعة: ١، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،
- ❖ الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مزار (ت: ٢٠٦هـ)، (تاريخ النشر: ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م)، الجيم، دون طبعة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.
- ❖ القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: ٤٥٨هـ)، (تاريخ النشر: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، العدة في أصول الفقه، تحقيق: د أحمد بن علي بن سير المبارك، الطبعة: ٢، دون مطبعة، السعودية - الرياض.
- ❖ القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت: ٦٤٦هـ)، (تاريخ النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، الطبعة: ١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
- ❖ اللبّابدي، أحمد بن مصطفى الدمشقي (ت: ١٣١٨هـ)، (دون تاريخ نشر)، اللطائف في اللغة = معجم أسماء الأشياء، دون طبعة، دار الفضيلة - القاهرة.
- ❖ هارون، عبد السلام محمد، (تاريخ النشر: ٢٠٠٢م)، معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون، الطبعة: ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ثانيا الرسائل والأطاريح:

- ❖ حياوي، أحمد علي، الفنقلة في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير)، (تاريخ النشر: ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م)، بإشراف: أ. د. رضا هادي حسون العقيدي، جامعة المستنصرية، كلية التربية - قسم اللغة العربية.
- ❖ رداد، غانم عبد الحسن، (تاريخ النشر: ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م)، السلب في اللغة العربية، (أطروحة دكتوراه)، بإشراف: أ. د. مجيد نوط الشمري، جامعة بغداد، كلية الآداب - قسم اللغة العربية.
- ❖ عزيز، كرم وعد الله شيت، (تاريخ النشر: ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)، فنقلات الماوردي في تفسيره النكت والعيون في السبع الطوال - جمعاً ودراسة - (رسالة ماجستير)، بإشراف: عمار يوسف ميكائيل، جامعة الموصل، كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية.

- ❖ الكوراني، خالد عزيز الموصلي، (تاريخ النشر: ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م)، الفنقلات في كتب القراءات العشر جمعًا ودراسة (أطروحة دكتوراه)، بإشراف: د. محمد إبراهيم المشهداني، كلية الإمام الأعظم الجامعة-العراق.
- ❖ المولى، ياسين علي فتحي، (تاريخ النشر: ١٤٤٣هـ-٢٠٢١م)، الفنقلات الأصولية للإمام الزركشي(ت:٧٩٤هـ) في كتابه البحر المحيط جمعًا ودراسة (أطروحة دكتوراه)، بإشراف: أ. د ضياء حسين عبيد، الجامعة العراقية- كلية العلوم الإسلامية.

ثالثًا: الدوريات:

- ❖ التميمي، م. د. عبدالكريم خالد عناية، موقف ابن جني من الأخطاء اللغوية في كتاب الخصائص (أخطاء العرب وسقطات العلماء أنموذجًا)، (تاريخ النشر: ٢٠١٦)، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة-العراق، مج:٤٤، ع:٣-٤.
- ❖ صالح، د. نزار عطا الله أحمد، (دون تاريخ نشر)، فنقلات الزمخشري البلاغية في سورة يوسف- عليه السلام- دراسة تفسيرية، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية-كلية الدعوة وأصول الدين، ع:١٦.
- ❖ وتيد، د.مصطفى محمد إسماعيل، تأنيث المصادر في اللغة العربية (دراسة صرفية)، (تاريخ النشر: ٢٠١٨م)، مجلة الدراسات العربية، جامعة دمنهور- كلية الآداب، مج:٣٧، ع:١١.

Bibliography and References

First: Printed Books:

- ❖ Al-Amidi, Abu al-Hasan Sayyid al-Din Ali bin Abi Ali bin Muhammad bin Salem al-Thaalbi al-Amidi (d. 631 AH), (no publication date), al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām, No ed., edited by: Abdul Razzaq Afifi, Islamic Office, Beirut – Lebanon.
- ❖ Ibn Jinni al-Mawsili, Abu al-Fath Othman (d. 392 AH), (publication date: 1985 AD), Sirr ṣinā'at al-i'rāb, Edition: 1, edited by: Dr. Hassan Hindawi, Damascus.
- ❖ Ibn Jinni al-Mawsili, Abu al-Fath Uthman (d. 392 AH), (publication date: 1990 AD), al-Khaṣā'is, 4th ed., edited by: Muhammad Ali al-Najjar, House of General Cultural Affairs, Baghdad.

- ❖ Ibn Jani al-Mawsili, Abu al-Fath Othman (d. 392 AH), (publication date: 1373 AH-1954 AD), al-Munṣif sharḥ al-Imām Abī al-Faṭḥ ‘Uthmān ibn Jinnī al-Naḥwī li-kitāb al-taṣrīf lil-Imām Abī ‘Uthmān al-Māzinī al-Naḥwī al-Baṣrī , 1st ed., edited by: Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, House of Revival of Ancient Heritage.
- ❖ Ibn Duraid al-Asadi, Abu Bakr Muhammad ibn al-Hasan ibn Duraid al-Asadi (d. 321 AH), (publication date: 1978 AD), Jamharat al-lughah, 1st edition, edited by: Ramzi Mounir Baalbaki, Dar al-Ilm li-Malayin, Beirut.
- ❖ Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl al-Nahwi (d. 316 AH), (no publication date), Usul fi al-Nahw, No ed., edited by: Abd al-Husayn al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut – Lebanon.
- ❖ Ibn Sayyida, Abu al-Hasan Ali ibn Ismail al-Mursi (d. 458 AH), (publication date: 1417 AH-1996 AD), al-Mufadd, edition: 1, edited by: Khalil Ibrahim Jaffal, House of Revival of Arab Heritage, Beirut.
- ❖ Ibn Ashour, Muhammad al-Taher ibn Muhammad ibn Muhammad al-Taher al-Tunisi (d. 1393 AH), (publication date: 1984 AD), al-Taḥrīr wa-al-tanwīr (Liberation of the Good Meaning and Enlightenment of the New Mind from the Interpretation of the Glorious Book), No ed., Tunisian Publishing House, Tunisia.
- ❖ Ibn Aqeel, Abdullah bin Abdul Rahman Al-Aqili Al-Hamdani Al-Masri (d. 769 AH), (publication date: 1400 AH – 1980 AD), Sharḥ Ibn ‘Aqīl ‘alā Alfīyat Ibn Mālik 20th ed., edited by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Turath – Cairo, Dar Misr for Printing, Saeed Gouda Al-Sahar and Co.
- ❖ Ibn Manzur, Muhammad bin Makram bin Ali Abu al-Fadl Jamal al-Din Ibn Manzur al-Ansari (d. 711 AH), (publication date: 1414 AH), Ahmad bin Mustafa al-Dimashqi (d. 1318 AH), (no date), Lisān al-‘Arab, 3rd ed. Dar Sader – Beirut.

- ❖ Ibn al-Munir al-Iskandari, Nasir al-Din Ahmed bin Muhammad al-Maliki, (publication date: 1397 AH – 1977 AD), al-Kashshāf ‘an ḥaqā’iq al-tanzīl wa-‘uyūn al-aqāwīl fī Wujūh al-ta’wīl lil-Zamakhsharī , along with the footnote of Sayyid al-Sharif Ali bin Muhammad bin Ali al-Sayyid Zain al-Din al-Jurjani and appended to the footnote of the redress in what the scout included in the retirement, edition: 1, Dar al-Fikr for printing, publishing and distribution.
- ❖ Ibn Al-Warraq, Muhammad bin Abdullah bin Al-Abbas Abu Al-Hassan (d. 381 AH), (publication date: 1420 AH – 1999 AD), ‘Ilal al-naḥw, 1st ed., edited by: Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, Al-Rushd Library, Riyadh – Saudi Arabia.
- ❖ Ibn Yaish, Yaish ibn Ali ibn Yaish (d. 643 AH), (no publication date), Sharḥ al-Mufaṣṣal, (no edition), Al-Muniriyyah Printing Department, Egypt.
- ❖ Abu Al-Baqa Al-Akbari, Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Baghdadi Moheb Al-Din (d. 616 AH), (publication date: 1416 AH – 1995 AD), al-Lubāb fī ‘Ilal al-binā’ wa-al-i‘rāb, Edition: 1, Edited by: Dr. Abdul Ilah Al-Nabhan, Dar Al-Fikr, Damascus – Syria.
- ❖ Abu al-Hussein, Ahmad ibn Faris ibn Zakaria al-Qazwini al-Razi, Abu al-Husayn (d. 395 AH), (publication date: 1399 AH – 1979 AD), Maqāyīs al-lughah, without edition, edited by: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Dar al-Fikr, Damascus.
- ❖ Abu Saeed Al-Serafi, Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban (d. 368 AH), (publication date: 2008 AD), Explanation of Sibawayh's book, edition: 1, edited by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut – Lebanon.
- ❖ Abu Ali al-Farsi, al-Hasan ibn Ahmad ibn Abd al-Ghaffar, (publication date: 1410 AH – 1990 AD), commentary on Sibawayh's

- book, Abu Ali al-Farisi (d. 377 AH), 1st ed, edited by: d. Awad bin Hamad Al-Quzi, Al-Amana Press, Cairo.
- ❖ Abu Ali Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farsi (d. 377 AH), al-Masā'il al-bṣryāt, (Publication Date: 1405 AH – 1985 AD), edited by: Dr. Muhammad Al-Shater Ahmed Muhammad Ahmed, Edition: 1, Al-Madani Press, Egypt.
 - ❖ Al-Istrabadi, Hassan bin Muhammad bin Sharaf Shah Al-Husseini Rukn Al-Din (d. 715 AH), (Publication date: 1425 AH–2004 AD), Sharḥ Shāfiyah Ibn al-Ḥāḥib, 1st ed., edited by: Dr. Abdul Maqsoud Muhammad Abdul Maqsoud, Library of Religious Culture, Cairo.
 - ❖ Al-Ashbili, Muhammad ibn al-Hasan ibn Ubayd Allah ibn Madhaj al-Zubaidi al-Andalusi Abu Bakr (d. 379 AH), (no publication date), Ṭabaqāt al-naḥwīyīn wāllghwyyīn, 2nd ed., edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Maaref, Egypt.
 - ❖ Al-Tanukhi, Abu Al-Mahasin Al-Mufaddal bin Muhammad bin Musaar Al-Maari (d.: 442 AH), (publication date: 1412 AH – 1992 AD), Tārīkh al-‘ulamā’ al-naḥwīyīn min al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn wa-ghayrihim, 2nd ed., edited by: Dr. Abdel Fattah Muhammad Al-Helou, Hajar for Printing, Publishing, Distribution and Advertising, Cairo.
 - ❖ Jalal al-Din al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr (d. 911 AH), (publication date: 1418 AH–1998 AD), edition: 1, edited by: Fouad Ali Mansour, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.
 - ❖ Al-Gohari, Ismail bin Hammad Al-Farabi (d. 393 AH), (publication date: 1407 AH – 1987 AD), al-Ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah, 4th ed, edited by: Ahmed Abdel Ghafour Attar, Dar Al-Ilm Li Malayin, Beirut.
 - ❖ Al-Samaani, Abu Al-Muzaffar, Mansour bin Muhammad bin Abdul-Jabbar bin Ahmed Al-Marwazi Al-Tamimi Al-Hanafi and then Al-Shafi'i (d. 489 AH), (Publication date: 1418 AH–1999 AD), Qawāṭi‘

al-adillah fī al-uṣūl, Edition: 1, edited by: Muhammad Hassan Muhammad Hassan Ismail Al-Shafi'i, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut – Lebanon.

- ❖ Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar (d. 180 AH), (publication date: 1408 AH – 1988 AD), Kitāb Sībawayh , 3rd ed., edited by: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo.
- ❖ Al-Sharif Al-Jurjani, Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zein (d. 816 AH), (publication date: 1403 AH–1983 AD), Definitions, Edition: 1, Investigation: Controlled and corrected by a group of scholars under the supervision of the publisher, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut – Lebanon,
- ❖ Al-Shaibani, Abu Amr Ishaq bin Marar (d. 206 AH), (publication date: 1394 AH – 1974 AD), Al-Jim, without edition, edited by: Ibrahim Al-Abyari, reviewed by: Muhammad Khalaf Ahmed, General Authority for Princely Printing Affairs, Cairo.
- ❖ Al-Qadi Abu Ya'li, Muhammad bin Al-Hussein bin Muhammad bin Khalaf Ibn Al-Farraa (d. 458 AH), (publication date: 1410 AH – 1990 AD), Al-Iddah fi Usul al-Fiqh, investigated by: Dr. Ahmed bin Ali bin Sir Al-Mubarak, edition: 2, without printing press, Saudi Arabia – Riyadh.
- ❖ Al-Qafti, Jamal al-Din Abu al-Hasan Ali bin Yusuf (d. 646 AH), (publication date: 1406 AH – 1982 AD), al-ruwāh ‘alā anbāh al-nuḥāh, 1st ed, edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Fikr al-Arabi – Cairo, and the Cultural Books Foundation – Beirut.
- ❖ Al-Lababidi, Ahmed bin Mustafa Al-Dimashqi (d.: 1318 AH), (without publication date), Al-Lataif in the language = Mu‘jam Asmā’ al-ashyā’, without edition, Dar Al-Fadila – Cairo.

- ❖ Haroun, Abd al-Salam Muhammad, (publication date: 2002), shawāhid al-‘Arabīyah, Abd al-Salam Muhammad Haroun, edition: 3, Al-Khanji Library, Cairo.

Second: Letters and theses:

- ❖ Hayyawi, Ahmed Ali, Al-Fanqala in Sibawayh's book (Master's Thesis), (Publication Date: 1438 AH-2017 AD), under the supervision of: Prof. Dr. Reda Hadi Hassoun Al-Aqidi, Al-Mustansiriya University, College of Education – Department of Arabic Language.
- ❖ Raddad, Ghanem Abdul Hassan, (Publication Date: 1437 AH-2016 AD), Robbery in the Arabic Language, (PhD thesis), under the supervision of: Prof. Dr. Majeed Nut Al-Shammari, University of Baghdad, College of Arts – Department of Arabic Language.
- ❖ Aziz, Karam Waad Allah Sheet, (Publication Date: 1444 AH-2022 AD), Al-Mawardi's quotes in his interpretation of jokes and eyes in the seven long – collection and study – (Master's thesis), under the supervision of: Ammar Youssef Mikael, University of Mosul, College of Education for Human Sciences – Department of Quranic Sciences and Islamic Education.
- ❖ Al-Kourani, Khalid Aziz Al-Mawsili, (Publication Date: 1438 AH-2017 AD), Al-Fanaqlat in the Ten Books of Readings – Collection and Study (PhD thesis), under the supervision of: Dr. Muhammad Ibrahim Al-Mashhadani, Al-Imam Al-Azam University College – Iraq.
- ❖ Al-Mawla, Yassin Ali Fathi, (Publication date: 1443 AH-2021 AD), The Fundamentalist Fannuqlat of Imam Al-Zarkashi (d. 794 AH) in his book The Ocean Sea – Collection and Study (PhD thesis), under the supervision of: Prof. Dr. Diaa Hussein Obaid, Iraqi University – College of Islamic Sciences.

Third: Periodicals:

- ❖ Al-Tamimi, Dr. Abdul Karim Khaled Enaya, Ibn Jinni's position on linguistic errors in the book of characteristics (Arab errors and the failures of scholars as a model), (publication Date: 2016), Arabian Gulf Magazine, University of Basra – Iraq, vol. 44, p. 3-4.
- ❖ Saleh, Dr. Nizar Atallah Ahmed, (without publication date), Al-Zamakhshari's rhetorical quotes in Surat Yusuf – peace be upon him – an interpretive study, Journal of Quranic Research and Studies, University of World Islamic Sciences – College of Da'wah and Fundamentals of Religion, p. 16.
- ❖ Ted, Dr. Mustafa Muhammad Ismail, Feminization of Sources in the Arabic Language (A Morphological Study), (Publication Date: 2018), Journal of Arab Studies, Damanhour University – Faculty of Arts, Volume: 37, p. 11.